

زيادات الطبعة الثانية من محتاج

البيان الواضح

لمذهب السلف الصالح

وقفه مع كتاب

ثورة الخامس والعشرين من يناير

لممدوح جابر

تصنيف

محمد بن كمال بن خالد السيوطي

الصفحة الرسمية للتوزيع: www.facebook.com/Elsewty

www.facebook.com/Elsewty

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبينا محمد
_ صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين _

وبعد :

فحرصاً منا على إيصال هذا الأصل العظيم المُجمع عليه في كتب سلفنا الصالح - وهو " **عدم جواز الخروج على أئمة الجور** " وما يتبعه من مسائل - إلى جميع المسلمين تم كتابة هذه الورقات والتي تحتوى على **زيادات الطبعة الثانية** من كتاب " **البيان الواضح لمذهب السلف الصالح** " وذلك تيسيراً على من اقتنى الطبعة الأولى من الكتاب ليسهل له معرفة الزيادات الواردة في الطبعة الثانية .
وفقتنا الله وإياكم إلى السير على منهج السلف الصالح ، وأعاذنا وإياكم من الزيغ والزلل ..



الزيادة الأولى :

موقع الزيادة : " مقدمة الكتاب " .

رقم الصفحة : " ٥ " .

" ثم صدر كتاب كتب على غلافه : (" ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية " لصاحبه ممدوح جابر ، وتقديم فضيلة الشيخ محمد عبد المقصود) بدلاً من :

ثم صدر كتاب بعنوان : " ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية " لصاحبه ممدوح جابر ، وتقديم فضيلة الشيخ محمد عبد المقصود "



الزيادة الثانية :

موقع الزيادة : " تنبيهات على الإجماع " بعد " التنبيه الثاني " .

رقم الصفحة : " ٧٠ " .

(فائدة) :

إذا علمت أن من نقل الإجماع فإنما مراده إجماع السلف الصالح أصحاب الحديث لا يقصد غيرهم ، فاعلم أن مذهب أهل الحديث لا يكون إلا صواباً ، وأن من انفرد عنهم بقول فلا يكون إلا خطأ .

وقد دل على هذا المعنى الحديث المشهور الذي رواه أصحاب السنن وغيرهم من حديث عوف بن مالك وغيره أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال " افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار وافتترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فواحدة في الجنة واثنان وسبعون في النار " .

فقد تبين بهذا الحديث أن الحق إنما يكون مع فرقة واحدة وهي الفرقة الناجية وهم أصحاب الحديث كما جاء في بعض الروايات : " ما أنا عليه اليوم وأصحابي " فلا يكون النبي _ صلى الله عليه وسلم _ وأصحابه إلا على الحق فلو كان بعض أقوال الفرقة الناجية خطأ ، وبعضه صواباً ، لم تكن هناك فرقة ناجية وهذا خلاف ما دلت عليه النصوص وما قاله الفحول من أهل العلم قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج

السنة (٣ / ٦٣) : (لم يجتمع قط أهل الحديث على خلاف قوله في كلمة واحدة ، والحق لا يخرج عنهم قط ، وكل ما اجتمعوا عليه فهو مما جاء به الرسول وكل من خالفهم من خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع فإنما يخالف رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ بل من خالف مذاهبهم في الشرائع العملية كان مخالفاً للسنة الثابتة) .

وقال أيضاً (٣ / ٦٩) : (والمقصود أن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ فلا ينفردون عن سائر طوائف الأمة إلا بقول فاسد لا ينفردون قط بقول صحيح) .

وقال أيضاً (٣ / ٧١) : (فإن المقصود أن الحق دائماً مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره الصحيحة وإن كان كل طائفة تضاف إلى غيره إذا انفردت بقول عن سائر الأمة لم يكن القول الذي انفردوا به إلا خطأ بخلاف المضافين إليه أهل السنة والحديث فإن الصواب معهم دائماً ومن وافقهم كان الصواب معه دائماً لموافقته إياهم ومن خالفهم فإن الصواب معهم دونه في جميع أمور الدين) .



الزيادة الثالثة :

موقع الزيادة : " تنبيهات على الإجماع " وهى " التنبيه الرابع " .

رقم الصفحة : " ٧٢ " .

التنبيه الرابع :

أن تعلم - أيها المسترشد - أن ما حرمه الله ورسوله _ صلى الله عليه وسلم _ وأجمع أهل العلم على تحريمه لا يباح للمصلحة ، فالمصالح لا تُبيح فعل المحرم وإنما المصلحة يُترك لها الواجب ، وفرق كبير بين الأمرين ، فنفهم هذه المسألة جداً ففيها ردٌ على من يقول من المعاصرين : إن إجماع أهل العلم على تحريم الخروج على الحاكم الجائر إنما هو إجماع مُعلل بعلل المفسدة المترتبة وراء الخروج فإذا أمنت المفسدة جاز الخروج

لأننا نقول : إن هذا الكلام فوق أنه لم يقل به أحد من السلف فليست العلة في التحريم المصلحة والمفسدة ، بل العلة في التحريم هي نهى النبي _ صلى الله عليه وسلم _ فالنبي _ صلى الله عليه وسلم _ لم يقل : لا تخرجوا خوفاً من المفساد بل قيل له _ صلى الله عليه وسلم _ : ألا نقاتلهم ؟ قال : " لا " . وقيل : أفلا نناذبهم بالسيف ؟ قال : " لا " فهذا نهى صريح عن الخروج عليهم ، فهل يحل لأحد أن يسمع قول النبي _ صلى الله عليه وسلم _ : " لا " فيقول له : بل سأخرج عليهم إذا رأيت المصلحة في الخروج أو إذا انتفت المفسدة ؟ ما أظن عاقلاً فضلاً عن مسلم يقول هذا للنبي _ صلى الله عليه وسلم _ .

على أننا نقول : إذا علل الشرع النهي عن فعل شيء بمفسدة تقع من وراءه فهذا يدل على لزوم هذه المفسدة للفعل وعدم انفكاكها عنه ، ولو جاز لنا فعل ما حرمه الله ورسوله _ صلى الله عليه وسلم _ بعلّة زوال المفسدة لاتسع الخرق على الراقع ولم ينضبط أمر هذا الدين ولجاز لبعض الناس أن يبيح الخلوة بالأجنبية إذا انتفت المفسدة ، وسفرها بدون محرم إذا انتفت المفسدة ، وهلم جرا ، وفي هذا ما فيه من فساد أمر الشريعة ما لا يخفي على أحد .

وأنت إذا تأملت القاعدة السالفة الذكر وهي " أن المحرم لا يباح للمصالح " ونظرت ما فيها من الأدلة تبينت لك المسألة إن شاء الله ففي " الصحيحين " من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال " **فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ** " . وفي رواية عند مسلم " **فَدَعُوهُ** " .

فانظر كيف فرق بين الأمر والنهي ، بين الفعل والترك فجعل الأمر منوطاً بالاستطاعة لأنه فعل ، والنهي لم يجعل فيه سعة بل أوجب اجتنابه وتركه فوراً ، وكما في حديث أبي سعيد الخدري المشهور " **مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ** " فقوله : " **فَلْيُغَيِّرْهُ** " واجب وقد جعل النبي _ صلى الله عليه وسلم _ فيه سعة ، وهو ترك فعله لعدم الاستطاعة ، والاستطاعة المنفية هنا ليست هي العجز عن الفعل ، بل العجز عن الفعل على الصورة المرضية للشرع التي تؤدي لزوال المنكر دون مفسدة ، إذا وُجدت المفسدة ، وكانت زائدة عن مصلحة الفعل ، فالشرع هنا لا يأمر بالفعل بل يأمر بترك الفعل لعلّة المصلحة والمفسدة ، وكما في قوله تبارك وتعالى : " **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** " فقوله " **فَاقْطَعُوا** " أمر بالقطع ، وهذا الأمر قد

يترك أحياناً ويؤجل ، إذا كانت المصلحة في هذا ، كما لو سرق المجاهد في الغزو فإننا لو قطعنا يده لن ننتفع به في الحرب ، وربما يخاف من القطع فيهرب إلى العدو يدل على عورات المسلمين فكانت المصلحة في هذا الوقت هو ترك القيام بهذا الواجب وتأجيله حتى يرجع الناس إلى بلادهم فعَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ : كُنَّا مَعَ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ فِي الْبَحْرِ فَاتَى بِسَارِقٍ يُقَالُ لَهُ مُصَدَّرٌ قَدْ سَرَقَ بُخْتِيَّةً فَقَالَ : قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ _ صلى الله عليه وسلم _ يَقُولُ " **لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي السَّفَرِ** " وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَطَعْتُهُ . أخرجه أبو داود في " سننه " وبوب عليه " باب السَّارِقِ يَسْرِقُ فِي الْغَزْوِ أَيْقُطَعُ " .

فإذا وضحت لك المسألة بما ذكرناه من النصوص وعلمت أن الخروج على الحاكم الجائر حرام – وهو الذي نُقل فيه الإجماع – وعلمت أن الحرام لا يباح بحالٍ للمصالح ، بل الواجب اجتنابه وتركه فوراً تبين لك طريق الحق إن شاء الله .



الزيادة الرابعة :

موقع الزيادة : " تحرير مذهب الإمام أحمد بن حنبل " .
رقم الصفحة : " ٩١ " .

فقد بان لك - يرحمك الله - من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أن أبا الفضل التميمي كان يصنف اعتقاد أحمد حسب ما فهمه هو والحنابلة لا يعتمدون في معرفة اعتقاد أحمد عليه فضلا عن صداقته للباقلاني وقد كانت صداقة عظيمة بينها الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة أبي الفضل فقال : (٢٨ / ٢٠٧) : " قال أبو عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني : سمعتُ الشيخ أبا الفضل التميمي الحنبلي ، وهو عبد الواحد بن عبد العزيز يقول : اجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر الباقلاني مع مِخدة واحدة سبع سنين . وقال أبو عبد الله : وحضر أبو الفضل التميمي يوم وفاة الباقلاني العزاء ، وأمر أن يُنادى بين يدي جنازة القاضي أبي بكر : هذا ناصرُ السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذي كان يذب عن الشريعة السنة المخالفين ، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة ردًا على المُخِلدين . وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام ، فلم يبرح ، وكان يزور تُربته كل جمعة قلت : ما هذا إلا وُد عظيم بين هذا الأشعري وبين هذا الحنبلي . والتميميون معروفون بشيء من الإنحراف عن طريقة أحمد ، كما انحرف ابن عقيل ، وابن الجوزي ، وابن الزغواني ، وغيرهم " (١) .

(١) قلت : قد وقفت على هذا الموضوع بدلالة بعض إخواني من طلبة العلم فما أكثر ما يجهل الإنسان ! .



الزيادة الخامسة :

موقع الزيادة : " أنواع الخروج " .
رقم الصفحة : " ١٣٥ " .

قلت : وإذ نقلت لك كلام أهل العلم في بيان أن الخروج بالقول نوعٌ من أنواع الخروج ، إلا أن الأمر لم يكن بحاجةٍ إلى هذه النقولات لشدة وضوحه وبيانه ، حتى إنه من العجب أن يخفى هذا الأمر على بعض الناس ، وذلك أنه ما من فعلٍ لاسيما إذا كان جماعيًا إلا ويسبقه عَقْدُ القلب علي فعله ، ثم دعوة الناس إلى تنفيذه ، ثم فعله

وتنفيذه ، فهذه الخطوات لا مناص من التسليم بها ، وهي : عقد القلب ، ثم التعبير عن هذا المُنْعَد عليه ، ثم فعله ، ولهذا كان الإيمان عند أهل السنة اعتقادٌ وقولٌ وفعلٌ وذلك لتلازم هذه الأمور تلازماً لا يمكن الانفكاك عنه ، فالخروج بالسيف المتفق على تحريمه لا يمكن أن يقع إلا إذا سبقه عَقْدُ قلب الخارج على الخروج ، ثم دعوة الناس إلى الخروج معه ، وحمل السلاح ثم الخروج نفسه ، وإلا ، فكيف يخرج جمعٌ لمقاتلة السلطان دون أن تتعقد قلوبهم على هذا الفعل ثم كيف سيجتمعون ويحملون السلاح ؟ وكيف ستصل هذه الفكرة من واحد لواحد ؟

فهل تخاطب القلوب القلوب ؟

أم يجتمعون بالكشف الصوفي ؟

أم بنظرة العين للعين ؟

لا شك أن الفكرة تبدأ أولاً عند واحدٍ ينعقد عليها قلبه ، ثم يبدأ ببحثها في غيره وتحسينها له ، وذكر معاييب السلطان عنده ، حتى يهيجه على قبول الفكرة ثم ينتقل إلى آخر ، وهكذا ، حتى يجتمع عددٌ على هذه الفكرة ، ثم يتفقون على مكانٍ وزمانٍ لشراء الأسلحة ، وجمعها ، ثم يتفقون بعد ذلك على زمانٍ ومكانٍ للخروج ، ثم يخرجون ، فلا يتم الخروج بالسيف إلا إذا كان مسبقاً بما ذكرناه من عقد القلب ، ثم القول الذي هو عبارة عن نشر معاييب السلطان ليقبل الناس بالفكرة ، ثم دعوة الناس للخروج ، فمن الذي يقول : إن الخروج بالسيف حرام ويسمى خروجاً ، أما ما كان سبباً ، وطريقاً إلى حمل السلاح ، بل ولا يتم حمل السلاح والخروج إلا به ، لا يكون خروجاً ولا حراماً ؟! ما أظن منصفاً عاقلاً يقول هذا ، فالخروج بالقول هو الدعوة إلى الخروج ، وشق عصا الجماعة ، فمن الذي يحرم الغاية ، ولا يُحرّم الوسيلة المُفضية إليها ؟!

ومن الذي يُحرّم الفعل ولا يحرم السبب الموصل إليه ؟!

ولهذا كان السلف يصمّون من ينكر على أمراء الجور ويزين الخروج للناس بالخوارج القُعد أي الخارج بالقول القاعد عن الخروج بالسيف .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة عمران بن حطان من كتابه " تهذيب التهذيب " : " والقُعد : الخوارج كانوا لا يُرون بالحرب بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة ويدعون إلى رأيهم ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه " . وقال في كتابه " الإصابة " في ترجمة عمران بن حطان (٣٠٢ / ٥) : " تابعي مشهور وكان من رءوس الخوارج من القعدية بفتحيتين وهم الذين يحسنون لغيرهم الخروج على المسلمين ولا يباشرون القتال " قاله المبرد .

قلت : ولشهرة الخوارج القعد تنذر بهم الشعراء فقد ذكر أبو إسحاق الحصري في كتابه " زهر الآداب " (١ / ١٦٨) : أن الأمين بن هارون الرشيد لما منع أبا نواس من شرب الخمر قال فيها :

لا أدوقُ المَدَامَ إلا شَمِيمَا

لا أرى لي خلافةً مُستقيما

لست إلا على الحديث نديما

أن أراها وأن أشم النسيما

أيها الرائحان باللّومِ لومًا

نألني بالملام فيها إمام

فاصرفاها إلى سِوَايَ؛ فإنني

جُل حظي منها إذا هي دارت

فكأنني وما أزيّنُ منها
قَعَدِي يُزَيِّنُ التحكيماً
كلَّ عَن حَمَلِهِ السلاحِ إلى الحر
ب فأوصى المُطِيقَ ألا يُقيماً

قال أبو إسحاق : القَعَدِيَّة : فرقة من الخوارج ، يأمرُون بالخروج ولا يخرجون " .
قلت : ولما كان تزيين الخروج والدعوة إليه هو الوسيلة إلى الخروج بالسيف ذمهم
السلف غاية الذم حتى روى أبو داود في مسائل الإمام أحمد (٢٧١) عن عبد الله بن
محمد الضعيف أنه قال (١ / ٢٧١) : " قعد الخوارج هم أخبث الخوارج " .



الزيادة السادسة :

موقع الزيادة : " تحرير موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " .
رقم الصفحة : " ١٤٣ " .

ويدلك على هذا أن الإمام مسلماً روى هذا الحديث في كتاب الإيمان من " صحيحه
" وبوب عليه النووي باب " بَيَانُ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَنْ الْإِيمَانِ
يَزِيدُ وَيَنْقُصُ وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ " ولو كان هذا
الحديث معلقاً بالخروج على الأمراء لذكره في كتاب الإمارة ، ثم إن مسلماً روى
هذا الحديث عقب حديث أبي سعيد الخدري : " من رأى منكم منكراً فليغيره " .
مباشرة وهذا إشارة منه إلى أن معنى الحديثين واحد كما ذكرناه والحمد لله رب
العالمين .

